

السنة المأشورة

العدد ١١١١

الرسالة الرسمية

الملك فيصل بن عبدالعزيز

و ١٦ ايلول ١٩٣٢

عمان : اباحة في ١٦ جمادى الاولى ١٣٥١

الرسالة الرسمية

الصحيفة

- ٤٠٠ امتياز لاستخراج الاملاح والمعادن من البحر الميت مؤرخ في ١ كانون الثاني سنة ١٩٣٠ .
- ٤١٧ تعديل المادة ١٣ من نظام الاجام .
- ٤١٧ البلاغات الخاصة
- ٤١٨ المرطون
- ٤١٨ التوجيهات والامارات
- ٤١٩ قائمة باسماء المدن والقرى وتحتفلها باللغتين العربية والانجليزية
- ٤٢٢ الاعلانات
- ٤٢٧ جداول الصحة الاسبوعية



هكذا من الأشهر

يشر فيها على النص النهائي لامتياز (استخراج الاملاح والمعادن من البحر الميت) الذي قام مقام الاتفاق التمهيدي المنشور في العدد (٢٤٨) من الجريدة الرسمية .

وبما ان المجلس التنفيذي كان قرر في جلسته للمقدمة بتاريخ ١-٦-١٩٢٩ الموافقة على شروط الامتياز لتسدين المخرج البحر الميت، وتوزيع وكلاء التاج بالتوقيع على الاتفاق الابتدائي وعلى الامتياز بالنسبة عنها ومان المجلس المشار اليه قد أيد في جلسته للتمهيد بتاريخ ٢٤-١١-١٩٢٩ و ٢٠-٢-١٩٣٠ احكام الاتفاق التمهيدي كما نشر في العدد ٢٤٨ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١ شباط ١٩٣٠ وصححت بعض موادها ولم تنشر في الجريدة الرسمية وكانت جميع تلك المقررات قد اقررت بتصديق صاحب السمو الملكي امير البلاد للمسلم وتنتج لان وكلاء التاج قد وقموا بالنسبة عن حكومتهم شرق الاردن وفلسطين على الامتياز النهائي للمقررات فتمت تالياً تقرر الموافقة على نشره في الجريدة الرسمية لكي يقوم مقام الاتفاق التمهيدي للمار ذكره ووقع هذا القرار الاعتبار السنية لاقتراحه بالتصديق العالي :

امتياز

لاستخراج الاملاح والمعادن من البحر الميت

(مؤرخ في ١ كانون الثاني سنة ١٩٣٠)

فلسطين وشرق الاردن

قد تم الاتفاق هذا اليوم الاول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٠ بين فخامة السرجون روبرت تشانسلور للندوب السامي لندوب الدولتين والندوب السامي لشرق الاردن بالنسبة عن حكومتهم فلسطين وشرق الاردن (المشار اليهما فيما بعد بالحكومة) بواسطة وكلاء التاج للمستعمرات فريق اول وبين شركة البوتاس الفلسطينية المحدودة وشركة مسجلة في انكلترا كائناً مركزها المسجل في شارع بل مل رقم ٤٢ في مدينة وستمنستر فريق ثان .

(١) بما ان معادن البحر الميت تواف جزاً من مرافق فلسطين وشرق الاردن الطبيعية ومن المرغوب فيه ان تدعى على مراقبة اية امتياز يمنح لاستثمارها مراقبة عمومية لمصلحة اهالي فلسطين وشرق الاردن .

(٢) وبما ان شركة البوتاس الفلسطينية المحدودة قد سجلت في سنة ١٩٢٩ ومن جهة غايتها قبول هذا الامتياز والقيام بالتعهدات والالتزامات المترتبة عليها والمدرجة في هذا الامتياز .

(٣) وبما ان رأس مال اسهم الشركة (٤٠٠٠٠٠) جنيه مقسوم الى (٣٨٠٠٠٠) سهم قيمة كل سهم منها جنيه واحد والى (٤٠٠٠٠٠) سهم قيمة كل سهم منها شلن واحد . وقد خصص من الاسهم المكونة لرأس المال ما لا يقل قيمته الاسمية عن (١٠٠٠٠٠) جنيه وقد دفعت نقداً او اكتب بها اكتباً غير مقترن بشروط بما يعادل القيمة الاصلية نقداً على ان تدفع على اقساط من قبل هيئات مسؤولة :

لذلك قد تم الاتفاق على ما يلي :

هكذا من الأصل

تاريخية المادة ١ - يكون للكافة والاملاك الخاصة التالية الواردة في هذا الاتفاق المائي المخصصة لما ادناه:
 قسري كلفة (الحكومة) - حكومتى فلسطين وشرق الاردن معاً . ويعتبر الشخص الذي يكون اذذاك
 قائماً بأدارة - حكومة فلسطين - وبينهم للتدوين السامي لشرق الاردن اصيلاً فيما يتعلق بأي شيء يجب على
 الحكومة - ان او الساج يجعله بموجب احكام هذا الامتياز ويعتبر بأن له سلطة تفهيد هاتين الحكومتين بما
 يفاده انه ان يرافقه ويسافح تحت اسم (التدوين السامي) .

وتعني كلمة (الشركة) شركة البوتاس الفلسطينية المحدودة .
 ويقصد بكلمة الخارطة الخارطة للمحطة بهذا الامتياز .

وتعني عبارة (منطقة الامتياز) الاراضي المتاحة لطرف البحر الميت من الجهة الشمالية الغربية والممتدة على
 الخارطة للمحطة التي اشير عليها الى حديق الشالي والقرى بخط اسود عريض . ومع مراعاة الاستثنائات المذكورة
 في المادة ٣ من هذا الامتياز يكون الحد الجنوبي خط مياه البحر الميت والحد الشرقي ضفة نهر الاردن الغربية .
 وتعني كلمة (المشروع) القيام بشغل استخراج الاملاح المعدنية والمعادن والمواد الكيماوية وجعلها صالحة
 للزراعة في الاسواق وبيعها فيها بموجب هذا الامتياز .

وتعني عبارة (مراقب الحسابات) مراقب او مراقبي حسابات الشركة اذ ذلك .

المتنازل عن المادة ٢ - - تمنح الحكومة الشركة وتتنازل لها بهذا الامتياز عن الحقوق والاراضي التالية :
 اولاً - منطقة الامتياز .

ثانياً - حق استخراج الاملاح المعدنية والمعادن والمواد الكيماوية بالتبخير او بغير ذلك من
 مياه البحر الميت او من تحتها وجعلها صالحة للعرض في الاسواق وبيعها فيها بحيث
 انه في حالة ارتداد مياه بحر الميت يسري الامتياز على جميع المنطقة التي تكشف
 بسبب ارتداد المياه عن حدودها الحالية .

ثالثاً - حق الحصول على الماء النقي الضروري لاستخراج الاملاح وللشرب والفسيل والشؤون
 الصحية ولاحتياجات المشروع العمومية وحاجة مستخدميها من نهر الاردن او من
 روافده المناسبة التي تصب في البحر الميت او في النهر نفسه (مع مراعاة حقوق
 الذين يستعملون المياه الآن) على ان لا تستعمل القوة المائية لتوليد الكهرباء .
 رابعاً - حق حفر آبار للحصول على ماء تقي (مع مراعاة الحقوق المرعية) وحق قلع الحجارة
 اللازمة للمشروع من الاملاك الاميرية غير المملوكة من افراد الناس بعد موافقة
 الحكومة .

خامساً - حق تسيير مركب في البحر الميت لتسهيل اشغال الشركة على ان تخضع هذه
 المركب في جميع الاوقات لقوانين الحكومة وانظمتها المعمول بها اذ ذلك .
 على ان تتمتع الشركة بجميع هذه الحقوق (مع مراعاة الاستثنائات والتقيود

هكذا من الاصل

المذكورة في المادة الثالثة من هذا الامتياز (مدة ٢٥ سنة اعتباراً من تاريخه وعلى ان تدفع الشركة اجرة سنوية قدرها جنيه واحد تدفع على قسطين في السنة وذلك في اليرم الثلاثين من شهر حزيران واليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول مع الدوايد وحصة الارباح المحتفظ بها فيما يلي او المستحق دفعها . يضاف الى ذلك اجرة سنوية اضافية لا تزيد على ١٥٠ جنيهاً تدفع على قسطين في السنة كما هو مبين اعلاه عن المنطقة الواقعة شرقي الخط المشار اليه على الخارطة بحرف (أ) على ان يجري تعويض نسي من هذه الاجرة من اي قسم من تلك المنطقة لم يحتفظ به للحكومة بموجب المادة ٣ من الامتياز وتتنازل عنه الشركة لعدم حاجتها اليه .

٣- المادة المذكورة للمادة ٣- (أ) يستثنى من الحقوق التي منحها وتنازلت عنها الحكومة للشركة ما يلي ويحتفظ بها للحكومة :

(١) منطقة حرس عرضها ثلاثون متراً ممتدة على ضفة نهر الاردن القريبة مع قطعة ارض اخرى عرضها عشرون متراً واقعة على الحد الغربي من منطقة ذلك الحرس تؤدي من الشمال الى مصب النهر على شرط ان تمنح الحكومة الشركة دائماً وبناء على طلبها حق الارتفاق لمدة الانابيب او فتح الابنية على طول منطقة ذلك الحرس ووقاية الارض الاخرى البالغة ٢٠ متراً لاجل نقل المياه من الاردن للمسابات المذكورة في الفقرة (٢) من المادة ٢ من هذا الامتياز .

(٢) حق المرور ووظفي الحكومة او الاشخاص المفوضين منها على طول الشاطئ الشمالي للبحر الميت من جهة الحد الغربي للمنطقة المتنازل عنها الى مصب نهر الاردن . ويجب على الشركة ان تعمر الطريق الحالية وتبقيها سالمة بصورة تنال موافقة الحكومة .

(٣) قطعة ارض تبلغ مساحتها ٢٨ متراً عرضاً في ١٧٢ متراً طولاً والمعروفة بمخفر البحر الميت مع الابنية القائمة عليها وللمؤجرة الآن لايبراهيم يعقوب سابا على ان تلحق هذه الارض بمنطقة الامتياز بمجرد انتهاء الاجار سواء بانتهاء اجل الاجارة او بنزع الملكية بموجب الفقرة (٢) من المادة ٥ من الامتياز .

(٤) حق اخذ اية اراض اخرى من منطقة الامتياز تدعو الحاجة اليها للطرق العمومية او لاية تسهيلات عمومية اخرى بعد دفع تعويض للشركة وانشاء ومد وتعديل ونقل خطوط سكك حديدية وطرق وتراموايات واسلاك او كابلات كهربائية وانابيب واية اشغال اخرى في منطقة الامتياز او فوقها او تحتها .

(٥) حق الدخول الى اي قسم من منطقة الامتياز لاجل اجراء المساحة والتفتيش

هكذا من الأصل

(١) الذهب والفضة وغيرهما من المعادن الثمينة وتغيرها والحجارة الثمينة والآثار القديمة والآثار البوت
المعدنية (المشار إليها فيما بعد « بالمواد المستثناة ») سواء من تحت مياه البحر للميت
أو تحت أو في منطقة الامتياز أو أية اراض أخرى تشغلها الشركة .

(ب) تدفع الشركة للحكومة مبالغاً يتفق عليه مقابل ما تنفق الحكومة على إنشاء طريق
جديد . من مخرج البحر للميت - الى طريق القدس - اربحا الى مكان المقطع
القدس على نهر الاردن .

(ج) لا يثبت للشركة بدون موافقة المندوب السامي ان تقوم بأية اعمال هندسية أو أية
اعمال أخرى من شأنها ان تعرقل سير مياه نهر الاردن على ان يكون للشركة الحرية
بان ترفع للمندوب السامي لاجل الحصول على موافقته اقتراحات بشأن أية اشغال
تعتبر بانها لا تعرقل سير مياه نهر الاردن ولا يتمتع للمندوب السامي عن منح هذه
الموافقة بلا حق وفي حالة عدم الوصول الى اتفاق تعتبر المسألة فنية تستلزم التحكيم
بموجب المادة ٣٥ من هذا الامتياز .

تأجيل الاكتشافات للمادة ٤٠ - حالما تكتشف الشركة أي شيء من المواد المستثناة تبلغ الحكومة ذلك فوراً وتسمح
للحكومة بالدخول الى أية ارض تشغلها لاجل التنقيب والاستيلاء على ما يكتشف فيها
من المواد المستثناة على ان يدفع للشركة تعويض عن كل عطل وضرر يلحق بالشركة من
جرائ ذلك .

الاراضي الاضافية المادة ٥ - (١) تمنح الحكومة الشركة بناء على طلب كتابي منها حق استئجار اراض اضافية
للمدة الباقية من اجل الامتياز في أي وقت كان خلال مدة الامتياز على ان تكون
هذه الاراضي الاضافية خارجة عن منطقة الامتياز كما تقتضيه احتياجات الشركة
سواء لاجل التجهيز او للاشغال النوعية التي تتعلق بهذا الامتياز مع مراعاة نفس
الشروط والقيود المنصوص عليها في المادة ٢٠ الفقرة (١) البند (١) الى (٦)
من هذا الامتياز . ومن اجل ان لا يتعطل سير العمل في هذه الاراضي الاضافية يجب ان لا يكون
حيز من حيزها الذي تكون الحكومة قد خصته بغيرها من الاعمال التي تتعلق بهذا الامتياز
او من حيزها الذي قد خصته بغيرها من الاعمال التي تتعلق بهذا الامتياز .

(٢) يجب ان لا تخضع الاراضي الاضافية على منطقة الشركة وحسب الشروط التي يتفق عليها
بين الحكومة وبينها وتشمل هذه الشروط دفع اجور معتدل من قبل الشركة
للحكومة . يجب ان تبيعة هذه الاراضي الاضافية بغرض النظر عن أي زيادة في
قيمتها نتيجة من اشغال واحتياجات الشركة وتشمل ايضاً دفع تعويض من قبل
الشركة لمن يتضررون هذه الاراضي الاضافية .

(٣) ان كانت هذه الاراضي الاضافية ملكاً خصوصياً او يشغلها احد الناس ولم يكن في الامكان شراؤها بالاتفاق المتبادل فمنزع الحكومة ملكيتها على نفقة الشركة على ان تدفع الشركة تعويضاً عادلاً توافق الشركة على دفعه وفي حالة عدم الوصول الى الاتفاق يفصل في الامر بموجب قانون نزاع الملكية المرعي الاجراء في فلسطين وشرق الاردن .

(٤) يجب على الشركة اذا ومتى طلبت الحكومة ذلك منها ان تدفع تأمناً او تقدم ضماناً مالية للحكومة بالمبلغ الذي تقدمه الحكومة مساوياً لأي تعويض معتدل قد يدفع عن الاراضي الاضافية التي يراد نزع ملكيتها ويستعمل هذا المبلغ في حالة نزع ملكية الاراضي الاضافية المشار اليها في سبيل دفع التعويض عن الارض التي نزع ملكيتها ثم يرد ما يبقى منه الى الشركة بعد دفع النفقات .

(٥) لا يحق للحكومة في خلال عشر سنوات من تاريخ هذا الاتفاق ان توجر أمة ارض تقع ضمن ٥ كيلو مترات من اقرب حد لمنطقة الامتياز قبل ان تعرض هذه الاجارة الى الشركة اولا بموجب الشروط المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة ٥ من هذا الامتياز .

مادة الامتياز للمادة ٦- (١) لا يحق للحكومة خلال ٢٥ سنة من تاريخ هذا الاتفاق ان تباشر بنفسها حق استخراج الاملاح المعدنية والمعادن والمواد الكيماوية المشار اليها في المادة الثانية او أي منها لشؤون تجارية ولا ان تميز او تسمح بذلك لأي شخص او محل تجاري او شركة خلاف هذه الشركة ولا ان تفعل ذلك بعد انقضاء الخمس والعشرين سنة هذه بدون ان تعرض على الشركة اولاً حق القيام بالاشغال التي يراد القيام بها بشرط ان تكون الشروط التي تعرض على الشركة ليست اقل مواتية من شروط هذا الامتياز . فان لم تقبل الشركة تلك الشروط في خلال ١٢ شهراً من تاريخ عرضها عليها فللحكومة الحرية ان تمنح هذه الحقوق للعالمين الآخرين على ان تكون الشروط التي تعرض عليهم ليست أكثر مواتية من الشروط التي عرضتها على الشركة .

(٢) لا يحق للحكومة في مدة ١٠ سنوات من تاريخ هذا الامتياز ان تمنح رخصاً لاستخراج املاح البوتاس او البرومين او املاح البرومين او كلوريد المنيسيوم في منطقة تبلغ مساحتها ٥ كيلو مترات عرضاً تقاس من خط الشاطئ الحالي للبحر الميت قبل ان تعرض هذه الرخص في بادئ الامر على الشركة حسب الشروط المنصوص عليها في قانون التعدين المرعي الاجراء اذ ذلك في فلسطين وشرق الاردن .

(٣) ليس في هذا الامتياز ما يقلل بأي شكل كان من حق الحكومة في منح رخص

هكذا من الأصل

التسدين بما فيه حق استخراج الاملاح من الاراضي الواقعة حول البحر الميت ما عدا
اراضي منطقة الامتياز او اي الاراضي الاضافية المطاعة لشركة بموجب المادة
الخامسة من هذا الامتياز الا اذا ورد ما يفيد غير ذلك صراحة في هذا الامتياز .
استخراج الملح المادة ٧- للشركة الخيار في خلال المدة المذكورة (١) اما ان ترخص للاشخاص الذين لهم حق
العادي ثابت في جمع الملح العادي بأن يستمروا في اشغال التبخير لجمع الملح او (ب) ان تورد
الملح العادي لمولاه الاشخاص بقيمة اسمية .
على الشركة المادة ٨- على الشركة ان تتقدم فوراً في استخراج الاملاح المعدنية والمعادن والمواد الكيماوية
ان تستغل وان تستمر طيلة مدة الامتياز بكل جد ومثابرة على استخراجها وتصرف بها وتقلها
ونشاط بموجب احكام هذا الامتياز حتى نهايته او فسخه .
اذن استخراج (٢) على الشركة ان تستخرج من كلوريد البوتاس ما لا يقل عن المقادير الآتي ذكرها
الاملاح المعدنية على ان لا تقل نقاوة كلوريد البوتاس عن ٨٠٪ :
١٠٠٠ طن في السنة الثالثة من الامتياز
١٥٠٠ طن في السنة الرابعة
٣٥٠٠ طن في السنة الخامسة
٥٠٠٠ طن في كل من السنتين السادسة والسابعة
١٠٠٠٠ طن في كل من السنوات الثامنة والتاسعة والعاشره
٥٠٠٠٠ طن في كل سنة من السنتين التي تليها

ويشترط في ذلك دائماً انه لا يتجتم على الشركة ان تستخرج اكثر من ١٥٠٠
طن في السنة في اثناء المدة الواقعة بين السنة الخامسة والسنة العاشرة من الامتياز
الى ان تكون الطريق المعبدة بين القدس وبحر الميت قد اكملت .
ويشترط ايضاً انه اذا حالت ظروف (خلاف عدم كفاية رأس المال) لم تنشأ
عن اهمال او قصور الشركة دون انشاء الآلات وخطوط النقل الضرورية
لاستخراج المقادير المذكورة اعلاه فان الحكومة تمنحها تمديداً للمدات المذكورة
ضمن الحد المعقول . وكل خلاف يقع بين الحكومة والشركة فيما يتعلق بهذه
المادة يعتبر مسألة فنية توفيقاً لاحكام المادة ٣٥ من هذا الامتياز .

علم تحديد المادة ٩- لا يحق للشركة بدون موافقة الحكومة اولا ان تعقداي اتفاق او مقاوله مع اي شركة
اخرى او شخص او محل تجاري آخر لتحديد منتوجاتها او لرفع الاسعار لدرجة تدعو الى
تحديد المنتوجات .

العوائد المادة ١٠- (١) تدفع الشركة للحكومة عوائد تناووي ه في المائة من قيمة ما يستخرج و يباع من

كاور يد البوتاس والبرومين وكاور يد الفينيسوم تقرر بالطريقة المبينة فيما بعد .
(٧) تقرر قيمة كل من هذه المنتجات في آخر نصف كل سنة وتعتبر قيمتها سائبة في
المعدل وذلك بأخذ السعر الذي يمت فيه في خلال نصف السنة السابقة بعد تنزيل
نفقات نقلها والتأمين عليها ووضعها في الاسواق مع اضافة مبلغ يساوي ١٠ في المائة
من تلك النفقات .

المادة ١١- يدفع الحد الأدنى للموائد عن كاور يد البوتاس بعد السنتين الاوليين من مدة الامتياز
على اساس :

(أ) بيع ٥٠٠ طن في كل نصف سنة من السنة الثالثة من مدة الامتياز .
(ب) بيع ٧٥٠ طناً في كل نصف سنة من السنة الرابعة من مدة الامتياز .
(ج) بيع ٧٥٠ طناً في كل نصف سنة من السنة الخامسة من مدة الامتياز على ان تزداد
الى ١٧٥٠ طناً اذا كانت طريق القدس - بحر الميت قد اكملت الى البحر الميت
قبل ابتداء نصف السنة المذكورة .

(د) بيع ٧٥٠ طناً على ان تزداد الى ٢٥٠٠ طن في كل نصف سنة من السنتين السادسة
والسابعة من الامتياز اذا كانت الطريق المعبدة من القدس - بحر الميت قد اكملت
الى البحر الميت قبل ابتداء ذلك النصف من السنة .

(هـ) بيع ٧٥٠ طناً على ان تزداد الى ٥٠٠٠ في كل نصف سنة من السنوات الثامنة والتاسعة
والعاشر من مدة الامتياز اذا كانت طريق القدس - بحر الميت قد اكملت الى
البحر الميت قبل ابتداء ذلك النصف سنة .

(و) يتم ٢٥٠٠٠ طن في كل نصف سنة بعد السنة العاشرة من مدة الامتياز .
سواء كانت هذه الكميات المشار اليها في كل حال قد بيعت او لم تباع في
انصاف السنوات المشار اليها .

(٢) اذا كانت الشركة في خلال اي نصف سنة بعد السنتين الاوليين لم تباع الحد الأدنى
من كمية كاور يد البوتاس المعنية في الفقرة (١) من هذه المادة فيبني معدل الموائد
عن كل طن مستحق الدفع عن الكمية المطلوبة لبلوغ الحد الأدنى على اساس سعر
كاور يد البوتاس الذي باعته الشركة خلال السنتين السابقتين . (اذا كان قد تم
سنتين بعد نهاية السنتين الاوليين المذكورين او في اثناء اية مدة اقل تكون قد
مرت منذ نهاية السنتين الاوليين المذكورين واذا لم يكن هنالك يوقع فيكون
معدل الموائد اربع شلنات عن كل طن ثم يسوى هذا المبلغ عند اجراء البيع بعد
خصم التزييلات المشار اليها في الفقرة الثانية من المادة العاشرة .

الموائد عن

كاور يد

البوتاس

هكذا من الأصل

(٢) مع مراعاة احكام الفقرة (٥) من هذه المادة يدفع الحد الأدنى للموائد وإن لم تتمكن الشركة لأي سبب من الاسباب من تنمية ائشاء الآلات وخطوط النقل اللازمة لاستخراج ونقل الحد الأدنى لكميات كلوريد البوتاس المقررة في الفقرة (٢) من المادة ٨ .

(٤) إذا كان مقدار ما باعتته الشركة في أي نصف سنة من كلوريد البوتاس أقل من الحد الأدنى للسكية (إن وجدت) المقررة لذلك النصف سنة فيجوز الشركة في خلال احد نصفي السنتين التاليتين ان تبيع كمية من كلوريد البوتاس فوق الحد الأدنى للسكيات المقررة لنصف السنة لسد النقص الواقع في بيع نصف السنة السابق دون ان تدفع عوائد عن ذلك .

(٥) لا يدفع الحد الأدنى للموائد عن أي نصف سنة تكون الشركة قد منعت فيه من انتاج وبيع الحد الأدنى من كميات كلوريد البوتاس المقررة لذلك النصف سنة بسبب آفة سحابة أو نشوب ثورة أو اضطراب أو وقوع حرب عامة أو اهلية في فلسطين أو شرق الأردن .

مجموع الضرائب المادة ١٢ - يتحقق مراقب الحسابات مقدار هذه الموائد عن كل نصف سنة ويشهد على صحته وتدفع في أول آذار أو أول أيلول الذي يلي نصف السنة بحسب الحال .
مادة الحكومة المادة ١٣ - تدفع الشركة للحكومة عن كل سنة من سني الشركة المالية حصة من ارباح المشروع لتلك السنة وتبقي في تحقيق هذه الحصة الأحكام الآتي بيانها :-

(١) تعتبر ارباح المشروع في كل سنة مالية مجموع الايرادات بعد تنزيل ما يلي منها :-
(أ) جميع المصاريف التي تكبدتها الشركة في استغلال المشروع وتشغيله فعلاً بما فيه الاجور والرواتب وكلفة التصليحات والتعميرات والتجديدات والتبديلات .
(ب) العوائد المدفوعة للحكومة .

(ج) فائدة راس مال القرض واستهلاك اقساطه .
(د) المبلغ المخصص في تلك السنة لمال الشركة الاحتياطي . ويشترط ان لا يزيد هذا المبلغ في أية سنة كانت على ١٠ في المائة من مجموع كلفة ائشاء اشغال الشركة ومعدات وخطوط النقل والآلات والمآكنات المصدق عليها من مراقب الحسابات في آخر السنة ويشترط أيضاً ان لا يزيد المبلغ المخصص للمال الاحتياطي على نصف هذه الكلفة .

(٢) يخصص الشركة من هذه الارباح في كل سنة مبلغ يكفي لدفع ١٠ في المائة من المبلغ المصدق عليه والمذكور فيما يلي ويضاف اليه اقساط للاستهلاك تكفي لاستهلاك

جميع المبالغ عند انتهاء مدة ال ٧٥ سنة المذكورة .

(٣) ويقسم ما يبقى من الارباح بين الحكومة والشركة بالنسبة الآتية اي ان الحكومة تأخذ ٧٠ في المائة من اصل المبلغ المساوي لحصة في المائة من المبلغ المذكور المصدق عليه والشركة ٨٠ في المائة وما زاد على ذلك من الارباح تأخذ منها الحكومة ٤ في المائة والشركة ٦٠ في المائة .

(٤) يكون المبلغ المصدق عليه المبلغ الذي يشهد فاحص الحسابات من وقت الى آخر بانه زيادة في نفقة المشروع المذكور وتجهيزه على رأس مال القرض الذي استدانته الشركة . على ان تزداد هذه الزيادة على الوجه الآتي لتغطية نفقات تشغيل رأس المال السائرة وغيرها من النفقات التي تعتبر من قبيل رأس المال :-

(أ) في كل سنة من العشر سنوات الاولى من الامتياز ١٠٠ في المائة من نفقة انشاء المشروع وتجهيزه .

(ب) في السنة الحادية عشرة وما يليها من السنين من مدة الامتياز ٦٠ في المائة من نفقة انشاء المشروع وتجهيزه .

(٥) تنفيذاً للفرض من هذه المادة يعتبر دخل استثمار مال الشركة الاحتياطي كقسم من مجموع ايرادات المشروع وكذلك كل مبلغ من المال سحب من صندوق المال الاحتياطي .

(٦) جميع المبالغ الباقية لحساب المال الاحتياطي المذكور عند انتهاء اجل هذا الامتياز او قسخته تقسم بين الحكومة والشركة بنسبة ٤٠ في المائة للحكومة و ٦٠ في المائة للشركة .

(٧) المبالغ التي يقتضي تحقيقها عملاً بهذه المادة ينبغي تحقيقها والتصديق عليها من قبل مراقب الحسابات .

(٨) المبالغ المستحق دفعها للحكومة بموجب هذه المادة يجب ان تدفع في ظرف شهر واحد بعد الاجتماع العمومي السنوي الذي تعقد فيه الحسابات .

منع حدة المادة ١٤ - لا يجوز للشركة ان تعقد مقاوله او اتفاقاً سواء بشأن التصرف بمنوجاتها او لأي امر آخر من شأنه ان يجرم الحكومة بلا حق من أية ارباح قد يحق لها الاشتراك فيها لولا اتفاقات تحرم الحكومة من الارباح تلك المقاوله او الاتفاق .

حق الحكومة المادة ١٥ - تبشر الحكومة الحقوق التالية فيما يتعلق بامتلاك اسهم في الشركة :
(١) عندما تصدر الشركة اسهماً بعد الاكتاب بالمائتين والخمسين الف جنيه الاولى في الاشتراك يجب ان تعرض على الحكومة في الدرجة الاولى ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من الحسنيين براس المال

أو شريك
في
ال
شركة

في المائة التي يقتضي على الشركة عرضها للاكتتاب العمومي بموجب الفقرة « ٢ » من
المادة ١٨ بشروط ليست أقل مواتية من الشروط المبرومة على أي شخص آخر بشأن
تلك الأسهم نفسها ويجب هذا العرض مفتوحاً للتداول مدة لا تقل عن أسبوعين و ينزل
عدد الأسهم الذي تكتتب به الحكومة بموجب هذه الفقرة من الخمسين في المائة من
الأسهم المبرومة للاكتتاب العام بموجب الفقرة (٢) من المادة ١٨ .

(٢) إذا باقت الحكومة الشركة في خلال ٥ سنوات بعد انشائها خطأ هوالياً من
الاسلاك الفولاذية الى القدس أو على محاذة غور الاردن لغاية نقطة اتصال سكة
حديد حيفا بسكة حديد دمشق أو بعد انشاء سكة حديد لغاية نقطة الاتصال
المذكورة لاجل نقل منتوجات الشركة اخطاراً خطيباً لمدة ستة اشهر تبين فيه
رضيتها في تحويل حصتها المالية في الشركة (أي حصتها في الارباح والعوائد)
الى اسهم عادية في الشركة في ختام اية سنة مالية فتمتد يجرى هذا التحويل بشروط
عادلة يتفق عليها الفريقان أو يقررها في حالة عدم الاتفاق حكم يكون بحسباً قانونياً
يسره رئيس معهد المحاسبين القانونيين في انكرا ثم تصدر الشركة حينئذ للحكومة
أو لأي اشخاص آخرين تعيينهم (الحكومة) اسهما عادية في الشركة مدفوعة
قيمتها حسبما يتفق عليه الفريقان أو يقرره الحكم على النحو المذكور اعلاه . وعندئذ
يتوقف دفع حصة الارباح والعوائد المحتقة بها والمستحقة للحكومة بموجب هذا
الامتياز اعتباراً من آخر تلك السنة على أن لا يحجب ذلك بحق الحكومة في
استيفاء حصتها من الارباح والعوائد المستحقة لها والمتجمعة لغاية آخر تلك السنة .
دفاتر الحسابات للمادة ١٦ - تحتفظ الشركة دائماً في مكتبها الرئيسي جميع دفاتر الحسابات العادية والضرورية
وتكون جاهزة لأطلاع وكلاء الحكومة عليها في جميع الأوقات المعقولة بعد
اعطاء الشركة مهلة معقولة .

(٧) يشترط أن توافق الحكومة على تعيين مراقب حسابات الشركة .

(٨) على مراقب الحسابات أن ينظم ميزانية بالدخل والخرج وحساباً بالارباح والخسائر
مرة في السنة وترسل نسخة عنها الى الحكومة حالاً .

الكشوف للمادة ١٧ - ترسل الشركة للحكومة مرة كل سنة مع حساب الارباح والخسائر المشار اليه في الفقرة
السابقة كشفاً بتتوجاتها تذكر فيه (أ) المتوجات التي انتجتها « ب » المتوجات التي
باعتها وتبين في حالة « ب » قيمة المتوجات الساتية في العاير مع العوائد المستحقة عن كل
نصف سنة وحصة الارباح المستحقة للحكومة في السنة المصدق عليها من قبل مراقب
الحسابات .

هكذا من الأجل

هذه المادة ١٨ - دلي الشركة ان تراعي النصوص التالية وتعمل بموجبها :

(١) لا يجوز للشركة ان تصدر سندات دين او ان تعقد قرضاً او ترحم المشروع او اي سندات دين او اسم قرض
موجودات الشركة تأمينا لمال تقترضه الا بعد ان تحصل على موافقة الحكومة الخطية وبعد مراعاتها الشروط التي توافق عليها الحكومة بشأن اصدار الاسهم ومعدل الفائدة التي تدفع عنها والاحكام اللازمة لاستهلاك هذه السندات او اي قرض استهلاكاً تاماً في او قبل انتهاء مدة الخمس والسبعين سنة المذكورة .

(٢) بعد الاكتاب بالمائتين والخمسين الف جنيه الاولى من اسهم الشركة ينبغي ان تعرض الشركة للاكتاب العمومي ما لا يقل عن خمسين في المائة من اسهمها بعد ان يختصم منها اية اسهم اخذتها الحكومة بموجب حق الخيار المعطى لها فيما تقدم « ويكون للفلسطينيين والاردنيين حق اولى في الاشتراك في ٢٠ بالمائة من جميع الاسهم التي تعرض للاكتاب العمومي وعلى الشركة ان تنشر اعلانات كافية عن هذه الاسهم وتبدي التسهيلات اللازمة بشأنها .

اعلانات المادة ١٩ - لا يجوز للشركة ان تصدر او توزع اية نشرة او بيان بدلاً من الاعلان او الاذاعة او النشرة التي تدعو للاكتاب في رأس مالها او سندات دينها سواء في فلسطين او شرق الاردن او المملكة المتحدة او في اية بلاد اخرى ما لم تعرضها اولاً على الحكومة اذا كان يراد اصدارها في فلسطين او شرق الاردن او على وكلاء التاج اذا كانت يراد اصدارها في اية بلاد اخرى ولا يجوز للشركة ان تصدر هذه النشرات او الاعلانات اذا كانت الحكومة او وكلاء التاج المذكورون بحسب الحال قد بلغوا الشركة امتثالهم على اصدارها في خلال ١٤ يوماً من تقديمها اليهم . فاذا اصدرت الشركة اعلاناً او اذاعة او نشرة غير مقترنة بموافقة الحكومة او وكلاء التاج على النحو المذكور اعلاه فيجوز للحكومة ان تفسخ هذا الامتياز باخطار تحريري تبليغه للشركة .

(٢) لا يجوز ان يشار في هذه النشرات الى موافقة الحكومة او وكلاء التاج المذكورين عليها او الى اجازتهم اصدارها .

المنظمة المادة ٢٠ - على الشركة ان تقوم بجميع مقتضيات الحكومة الخاصة بالصحة العامة وباحكام قانون التسدين المرعي الاجراء اذذاك والانظمة الصادرة بموجبها التي قد تطبقها الحكومة على الامتياز وباحكام اية أنظمة اخرى للاشراف على عمليات الشركة التي يمينها من وقت الى آخر مراقب المناجم في فلسطين او شرق الاردن بحسب الحال .

تلويث الماء المادة ٢١ - لا يجوز للشركة ان تلوث مياه اي نهر او جدول .

العمال المادة ٢٢ - يوثق بالعمال الذين تستخدمهم الشركة من فلسطين وشرق الاردن ولا يجوز

هكذا من الأهل

للشركة ان تستخدم عمالاً من اي بلاد اخرى قبل ان تحصل على اذن بذلك من الحكومة .
 المادة ٢٣ - يحق للحكومة في اثناء الحرب ان تستولي على جميع متوجات هذا الامتياز باسعار
 ذلك الوقت المتعدلة التي تقرر بالاتفاق بين الحكومة والشركة وفي حالة عدم الوصول
 الى اتفاق بينهما يقرر الاسعار فني يختاره وزير مستعمرات جلالة اذ ذلك وتدفع الشركة
 اجرة .

منع التنازل المادة ٢٤ - لا يحق للشركة بدون موافقة الحكومة الخطية ان تتنازل عن الامتياز او الاراضي او
 الحقوق الممنوحة لها به او التي قد تمتع لها توفيقاً لاحكامه او توهمها او ترهنها او تنصرف بها
 او تتنازل بأي وجه آخر عنها او ان تنصرف او تتنازل عن اي قسم من هذه الاراضي او
 الحقوق .

الطريق وسكك المادة ٢٥ - (١) تقوم الحكومة في ظرف ستين من تاريخ هذا الامتياز باتمام الطريق الحالية
 من البحر للبت الى نقطة ملتقاها بطريق القدس - اريحا بحيث تصبح
 صالحة لسير سيارات اللوري الثقيلة وتقوم بتصميمها على هذا الوجه ما دامت الشركة
 تحتاج الى نقل متوجاتها بالسيارات متى باشرت الحكومة انشاء الطريق تدفع
 لها الشركة ٥٠٠٠ جنيه على حساب نفقة انشائها ويرد هذا المبلغ بمحسومات من
 المبالغ التي تستحق للحكومة فيما بعد بموجب احكام هذا الامتياز والتي يجب
 على الشركة دفعها لها ولا يرد هذا المبلغ للشركة على اي وجه آخر . فاذا تضررت
 هذه الطريق او غيرها من طرق الحكومة ضرراً فاحشاً من جراء سير سيارات
 الشركة عليها فتكلف الشركة بدفع نفقة تصليحها الناشئ عن سير سياراتها عليها .
 (٢) ينبغي ان تراعى في السيارات التي تستعملها الشركة على الطرق العمومية الشروط
 الآتية :

- (أ) سيارات اللوري - الحد الأقصى للمحمول (الأكسل) ثلاثة طنات ونصف طن اذا
 كانت مجهزة بدواليب كاوتشوك منفوخة مفردة وخمسة طنات اذا كانت مجهزة
 بدواليب كاوتشوك منفوخة مزدوجة .
- (ب) سيارات اللوري ذات الستة دواليب - ٦ طنات على الدواليب الاربعة الخلفية .
 اربعة طنات ونصف طن على كل أكسل خلفي اذا كانت مجهزة بدواليب كاوتشوك
 منفوخة مزدوجة .
- (ج) المركبات المقطورة الى السيارات - ثلاثة طنات على كل (أكسل) .
- (د) يجب ان تكون سيارات اللوري مجهزة بأربع آلات رابطة (بريك) لدواليبها الاربعة .
- (هـ) يجب ان تكون المركبات المقطورة مجهزة بالآلات رابطة (بريك) ومتصلة باللوري .

لادارة قيادتها .

(و) يكون الحد الأدنى لنصف قطر دائرة المنعطفات ٢٦ درجة .

(ز) يجب مراعاة التمدد او ميلان الطرق لدرجة ١ في ٨

(ح) الحد الاعلى للسرعة المسموح به .

(١) سيارات الورى - اثنا عشر ميلا ونصف ميل في الساعة .

(٢) سيارات الورى المقطور اليها عربات - عشرة اميال بالساعة . خارج مناطق

البلديات وغاية اميال بالساعة داخل مناطق البلديات .

(٣) تمنح الحكومة الشركة بناء على طلبها اذنا بالانشاء خط هوائى من الاسلاك

القولاذية او طريق « تلفراج » لنقل متوجاتها وخلافها يمتد من البحر الميت

الى خط سكة الحديد الكائن خارج القدس او الى خط سكة الحديد في

يسان او الى اي نقطة اخرى على خط سكة حديد حيفا - دمشق عندما

تتغني ذلك - شركة تعاقبات الشركة وتمنح الحكومة الشركة الارض

الضرورية لتعصب الاعمدة عليها وحق المرور فيها او تنزع ملكيتها لحساب

الشركة . واذا وقع اختلاف بين الحكومة والشركة بشأن اجور نقل

متوجاتها الشركة على خط سكة حديد القدس - يافا او على خط سكة

حديد حيفا - القدس او حيفا - ييسان او على اي سكة حديد اخرى

ملكها الحكومة في حال الخلاف للفصل فيه الى خبير بريطاني يشؤون مكك

الحديد معترف به يختاره عند عدم الاتفاق رئيس جمعية المهندسين المدنيين

في بريطانيا المظنى والحكومة الحق ان تستوفى من الشركة ايجارا عن اية

اراض اميرية تمنحها لها لتعصب الاعمدة وخلافها والضرورية لانشاء خط

الاسلاك القولاذية الهوائى او طريق (التلفراج) .

(٤) اذا انشأت الحكومة خطا حديديا من البحر الميت يمتد شمالا الى ييسان وجنوبا

الى العقبة فانها تتفاوض مع الشركة بشأن الاجور التي تستوفى عن نقل متوجاتها

الشركة على هذا الخط او غيره من خطوط الحكومة وعند عدم الاتفاق بشأن

هذه الاجور يحال الامر للفصل فيه الى خبير بريطاني بسكك الحديد كما هو

مذكور اعلاه .

(٥) فاذا لم تنشئ الحكومة خطوطا حديدية كمنه في الوقت الذي تحتاج فيه الشركة

لنقل متوجاتها فانها تمنح الشركة بناء على طلبها حق انشاء احدهذين الخطين او كليهما

حسب اختيار الشركة وتمنحها ايضا الارض اللازمة لذلك او تنزع ملكيتها لحسابها

(٦) للحكومة حق الفصل نهائياً في تعيين الظرف الذي يمد منه الخط الحديدي وعرض هذا الخط فإذا ادعت الشركة بزيادة المصاريف الناشئة عن تعديل الحكومة مشروعها في تعديل في هذا الادعاء عند عدم الاتفاق بأحاطته الى خبير بريطاني بسكك الحديد كما هو مذكور اعلاه .

(٧) للحكومة ايضاً حق امتلاك الخط الحديدي اذا كان ضرورياً للصحة العامة . لقاد دفع تعويض للشركة وعند عدم الاتفاق على مبلغ التعويض يفصل في الأمر بأحاطته بالكيفية المشار اليها اعلاه .

(٨) كل خلاف يقع بين الحكومة والشركة بشأن احكام الامتياز الذي تمنحه الحكومة للشركة لانشاء اي خط من خطوط السكك الحديدية المذكورة او بشأن التعويض المستحق بموجب هذه المادة يحال في حالة عدم الاتفاق الى خبير بريطاني بشؤون سكك الحديد للفصل فيه كما ذكر اعلاه . ويقتدر قراره في جميع المسائل التي تحال اليه بموجب هذه المادة نهائياً ونافذاً بحق الحكومة والشركة .

(٩) تنقسم الحكومة والشركة على الشواء نفقات إحالة الأمور المختلف عليها الى الخبير المذكور .

المادة ٢٦ - اذا فرضت فيما بعد في فلسطين او شرق الاردن ضريبة على منتجات كلوريد البوتاس او البرومين او كلوريد المنيسيوم او على الصادرات من هذه المواد او اذا فرضت ضريبة (غير ضريبة التمتع التي تستوفي في فلسطين او شرق الاردن) على ارباح او دخل الشركة فان المبالغ التي تدفعها الشركة للحكومة مقابل الضرائب المستحقة عليها في تلك السنة تقسم من العوائد والارباح المستحقة على الشركة للحكومة في تلك السنة بموجب هذا الامتياز .

التعليق على المادة ٢٧ - اذا وقع تقصير او اهمال من الشركة في مراعاة اي الاحكام او الاتفاقات او الشروط المدرجة في هذا الامتياز والتي ينبغي للشركة مراعاتها والقيام بها فلا يفي على ذلك التقصير او الاهمال اي ادعاء او مطالبة بحق الشركة ولا يعتبر سبباً للاجحاف بها ولا اخلافاً باحكام هذا الامتياز اذا ثبت حقاً لقناعة الحكومة بأنه نشأ عن آفة سماوية او ثورة او اضطرابات او حرب او اعتصابات او مؤامرة عمال او رفض استخدامهم لا يجبرهم على الطاعة مما لا يمكن نسبته بحق الى ما قامت به الشركة من عمل او ما وقع منها من تقصير بصورة غير مشروعة او الى ظروف فوق العادة او لم تتوقعها الشركة . وتعتبرها الحكومة بأنها خارجة عن سيطرة الشركة ويشترط في ذلك دائماً ان لا تؤثر هذه المادة في المسؤولية المترتبة على الشركة فيما يتعلق بدفع العوائد المخصوص عليها في هذه

القيام باحكام
الامتياز وخلافه
يسبب آفة
سماوية

هكذا من الأجل

الامتياز او فيما يترتب على الشركة بسبب عدم دفعها هذه الموائد (على ان لا يحذف ذلك بالجملة للمطالبة للشركة بموجب الفقرة «هـ» من المادة ١١ من هذا الامتياز)

المادة ٢٨- (١) يجوز للحكومة مع مراعاة المادة ٢٧ واحكام هذا الامتياز المتعلق بالتحكيم ان تفسخ الامتياز بعد اخطار الشركة بذلك تحريراً بشهر واحد عند وقوع احد الامور الآتية بينها:

(أ) اذا تمازأت الشركة عن هذا الامتياز او عن اي حق فيه او عن اي صلاحية منوطة لها بموجب اجرائته او تصرفت فيه على وجه آخر بدون الحصول على موافقة الحكومة التصديرية:

(ب) اذا تخلفت الشركة عن تشغيل هذا الامتياز تشغيلاً منتظماً وواقعياً.

(ج) اذا لم تنجح الشركة باعتبار متوسط ثلاث سنوات متوالية الحد الأدنى من كاوريد البوتاس الذي يمين عليها انتاجه بموجب الفقرة (٢) من المادة ٨.

(د) اذا لم تتمكن الشركة من اقتناع الحكومة قبل انقضاء عشر سنوات من تاريخ هذا الامتياز بأن في نيتها ان تتركب آلات وتنشي ورشاً تكفي لانتاج ما لا يقل عن ٥٠٠٠٠ طن في السنة من كاوريد البوتاس الذي تبلغ درجة نقاءه ٨٠ في المائة وتقضي الفقرة (٢) من المادة ٨ على الشركة انتاجه سنوياً بعد انقضاء السنة المباشرة وبأنها تملك الرأس المال الضروري لانتاج هذه الكمية وتقلها ووضعها في الاسواق.

(هـ) اذا تخلفت الشركة عن دفع مبالغ مستحقة عليها للحكومة في مدة ستة اشهر من تاريخ استحقاقها.

(و) اذا صدر امر او اتخذ قرار قطعي بتصفية الشركة (تصفية غير اختيارية بغية اعادة تأليفها بموافقة الحكومة).

(ز) اذا خالفت الشركة احكام المادة ٩ والمادة ١٤ من هذا الامتياز.

(٢) اذا تخلفت الشركة في اي وقت كان خلال مدة الامتياز عن القيام بالعمل بموجب احكام هذا الامتياز غير الاحكام المشار اليها في الفقرة (١) من هذه المادة الواجب على الشركة مراعاتها والعمل بموجبها فيجوز للحكومة عندئذ ان تبلغ الشركة اخطاراً تحريراً تبين فيه المسألة او المسائل التي تخلفت الشركة عن القيام بها وتطلب منها ملافاة ذلك القصور فان لم تلاف الشركة ذلك القصور في خلال ثلاثة اشهر من تبليغها ذلك الاخطار جاز للحكومة ان تفسخ هذا الامتياز حالاً باخطار تحريري تبليغه للشركة.

الامر الذي
يجوز فيها
للحكومة تفسخ
الامتياز بعد
انقضاء ثلاثة
اشهر للشركة

هكذا من الأصل

(٣) إذا فسخ هذا الامتياز لأي سبب من الأسباب المذكورة آنفاً أو بموجب أحكام المادة ١٩ منه، فستدفع الشركة وينتفع أجل هذا الامتياز والرخص والصلاحيات المنصوص عليها فيه والمدة التي مدد لها والرخص والصلاحيات التي قد تمتع فيها بعد وفقاً للأحكام المدرجة في هذا الامتياز على أن لا يحذف ذلك بما للحكومة من حق مضاعفة الشركة عن أية مخالفة لأي أحكام هذا الامتياز.

استقرار المادة ٢٩ - (١) إذا فسخت الحكومة الامتياز بموجب المادة ١١٩ والمادة ٢٩ من الامتياز فيجوز

لشركة بعد دفعها جميع المبالغ المستحقة للحكومة بموجب هذا الامتياز أن تنقل بتاريخ فسخ الامتياز جميع ماله من الآلات (سواء كانت ثابتة أو غير ثابتة) التي على أو في الأرض المكتونة في حوزتها بموجب هذا الامتياز أو القائمة على البحر الميت في ظرف اثني عشر شهراً من تاريخ الفسخ على أن تقوم الشركة بإصلاح جميع ممتلكاتها من جراء هذا النقل ويستثنى من ذلك الآلات والممتلكات التي يختار الحكومة شراءها عن طريق تليغ أخطار للشركة بذلك في ظرف ستة أشهر من تاريخ الفسخ ويقرر من هذه الآلات عند عدم الاتفاق بواسطة مشن

يختاره رئيس معهد المهندسين البريطانيين المدنيين ومع مراعاة ما ذكره يصبح جميع الآلات والممتلكات والورش واللوازم ملكاً للحكومة بدون دفع أي تعويض.

(٢) عند انتهاء أجل هذا الامتياز بمرور الزمن تصبح جميع الموجودات ومن جملتها الآلات والممتلكات المشار إليها في الفقرة (١) ملكاً للحكومة بدون دفع أي تعويض

المادة ٣٠ - تدفع الشركة جميع المصاريف العادية والقانونية التي تنفقها الحكومة فيما يتعلق بأعداد وتخصيص هذا الامتياز وتنفيذه ومصاريف ونفقات أعداد الاتفاق التمهيدية له وجميع الأمور الناشئة عن هذا الامتياز ومن جملة ذلك كلفة أية أراض إضافية تمتع للشركة فوقاً لأحكام هذا الامتياز وتدفع الشركة أيضاً جميع النفقات والمصاريف الفنية التي تنفق بسابق موافقتها أو موافقة سلطاتها.

المادة ٣١ - إن استيفاء الحكومة لأي مبالغ استحققت لها على الشركة بموجب الامتياز سواء كموائد دفع لا تعتبر تنازلاً من أو كحصة في الأرباح أو بأي وجه آخر لا يعتبر بمثابة تنازل من الحكومة عن حقوقها للحكومة عن حقها بشأن أي إخلال سبق للشركة ارتكابه بأي أحكام الامتياز.

المادة ٣٢ - للندوب السامي الحق من وقت إلى آخر أن يتدخل عن الصلاحيات والسلطات المخولة له

الندوب السامي بموجب هذا الامتياز إلى أي شخص أو أشخاص آخرين.

المادة ٣٣ - ينظم هذا الامتياز وكلاء التاج بالنيابة عن المندوب السامي ولا يعتبر وكلاء التاج ولا المندوب السامي ولا أي موظف من موظفي الحكومة ولا أي شخص تخوله الحكومة على وكلاء

موجودات

الشركة في

الحكومة

تدفع

الامتياز

الشركة

تدفع

النفقات

القانونية

وغيرها

المبالغ التي

تدفع

الحكومة عن حقها

الصلاحيات

الندوب السامي

المندوب السامي

المندوب السامي

على وكلاء

التاج ولا يمل
موظفي الحكومة

دباشرة سلاحياتها مسؤولاً شخصياً بأي وجه كان عن أو بشأن أي عمل أو امر أو شيء
نفذ أو عمل أو عمل بموجب هذا الامتياز أو فيما يتعلق به .
المادة ٣٤ - كل اختلاس أو إعلان يقتضي هذا الامتياز تبليغه للشركة يجوز تبليغه للشركة إما بأرساله
إليها بالبريد المسجل لمكتبها الرئيسي في فلسطين إن كان اختطافاً من الحكومة أو
لمكتبها الرئيسي في لندن إن كان اختطافاً من وكلاء التاج . ويعتبر هذا الاختلاس أو
الإعلان بأنه تبليغ حسب الأصول بعد مضي ٤٨ ساعة من تاريخ وضعه في البريد .

التعديلات المادة ٣٥ - (١) كل خلاف أو نزاع أو إشكال يتعلق بمسألة فنية بشأن المقرات (ما عدا الخلافات
التي تمحل بموجب المادة ٢٥ إلى خبير برطاني بشؤون مكك الحديد) ينشأ بين
الحكومة والشركة ويحسم الفصل فيه باتفاق الفريقين بحال بناء على طلب أحد
الفريقين إلى خبير يختاره عند عدم الاتفاق وزير المستعمرات إذ ذلك وتدفع
الشركة أجرته إلا إذا نصت المواد السابقة صراحة على خلاف ذلك .

(٢) إبقاء لأغنية من الفقرة (١) من هذه المادة تعتبر مسألة فنية كل مسألة تتعلق بالكيمياء
أو الهندسة .

المادة ٣٦ - يفسر هذا الامتياز بالرجوع إلى قوانين اكتنزا وينفذ توفيقاً لأحكام تلك القوانين غير
أن جميع الإجراءات القضائية التي تنشأ عن هذا الامتياز ترفع أمام محاكم فلسطين وتستأنف
أحكام وقرارات هذه المحاكم في مثل هذه القضايا توفيقاً لأحكام القانون . أما الإجراءات
المتعلقة بأموال غير متقولة كائنة في شرق الأردن فترفع أمام محاكم شرق الأردن (بعد
أن يكون قد عقد اتفاق بين أمير شرق الأردن وحكومة جلالتة لحماية مصالح الأجانب
في شرق الأردن) .

المواش المادة ٣٧ - يقصد بالمواش تسهيل الرجوع إلى أحكام هذا الامتياز وهي لا تؤثر في تفسيره ومبناه .
واشعاراً بذلك وضع السرهري شارلز ميلر لامبرت أحد وكلاء التاج للمستعمرات أمضاء وختمه ووضعت
الشركة ختمها الرسمي على هذا الامتياز في اليوم والسنة المشار إليهما أعلاه .

وقع وختم من قبل السرهري
شارلز ميلر لامبرت

التوقيع
هتري لامبرت

مختوم

ه . س . رالسوم

موظف حكومة

شارع ميلنك رقم ٤

بلندن

هكذا من الأصل

ختم بختم شركة البوتاس
الفسطاطية المحدودة
بمضور
م . نوفو ويسكي
ت . خ . تولوخ
١ . ٥ . ٥ . ثنائت
ج . ١ . ستولار
١٩٣٢-٧-٣٠

ينشر فيما يلي (تعديل المادة ١٣ من نظام الائتم) الذي اقره المجلس التنفيذي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٧٠-٨-٩٣٢ ورقم ٣١٩ واقترن بتصديق صاحب السمو الملكي الأمير المعظم أيده الله :
عن رئيس الوزراء
نوفيق ابو الهدى

(تعديل المادة ١٣ من نظام الائتم)

تعديل المادة ١٣ من نظام الائتم كما يلي :
اذا ثبتت بشهادة او باب الخبرة الخليلين عن الفرض ان بقاء الحصص الارثية للورثة القاصرين تحت يد الأولياء او الاوصياء انفع للقاصرين تسلم هذه الحصص للأولياء او الاوصياء بموجب وصول والاتباع التركة وتودع الحصص صندوق الائتم للراجحة .

البلاغات العامة

الصادرة عن رئاسة الوزراء الشعبية

السكة الحجازية (محطة الجزيرة)

ستقبل محطة الجزيرة اعتباراً من بداية شهر ايلول ١٩٣٢ .
تداوم كافة القطارات الاعتيادية على الوقوف في هذه المحطة ويقوم بمأمور القطار بصرف التذاكر للمسافرين والتخليص على البضاعة كما ان موظفي الهندسة المقيمين في تلك المحطة سيؤديون مهمة المخابرات الهاتفية .
عن رئيس الوزراء
نوفيق ابو الهدى
١١-٩-١٩٣٢

المراجع الواجب الصاقها على التقارير الطبية

لو كان من بين المراجعين لا يسمون بما نص عليه بلاغ وزارة المالية رقم ١٠٠٥ - ٥٨٥٥ - ٨٤ تاريخ ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٦ الذي رأيت ان أثبت ما له فيما يلي :

دائرة مصلحة الجثة تدقيق رسوم التفتيش في ادارة الديون العامة العثمانية المؤرخ في ٢ مايس سنة ١٣٢٤ على انه ينبغي ان يصدق طابع وارداً في بشرين ملا على التقارير الطبية التي تعطى الى الافراد ويكون الخطاب فيها موجهاً للدوائر الرسمية وذلك وفقاً لنص الفقرتين ٦٩ و ٧١ من المادة التاسعة من نظام التفتيش اما التقارير التي تعطىها الالباء للأفراد دون ان يكون الخطاب فيها موجهاً للدوائر المذكورة فانها غير تابعة للطوايع بسبب كونها صادرة من نوع الشهادات والبيانات التي يصادفها الافراد فيها بينهم ولم ينص على وجوب الصاق الطوايع عليها في قانون التفتيش . اما اذا ابرزت مثل هذه التقارير الى دائرة رسمية فيلحق عليها حينئذ طابع وارداً بعشرة ملات وفقاً لنص المادة السابعة من النظام المذكور .

أوجه الدال الى انه من الضروري العمل بمقتضى البلاغ آنف الذكر مع مراعاة ما يلي فيما يتعلق بالطوايع المجازية :
« ان مثل هذه التقارير سواء اكان منها موجهاً للدوائر الرسمية او لغيرها غير تابع للطوايع المجازية . »

عن رئيس الوزراء

١٩٣٢-٩-٦

توفيق أبو الهدى

الموظفون

« بدورت ارادة صاحب السمو الملكي الأمير المعظم بالموافقة على قرار المجلس التنفيذي المتضمن تعيين الدكتور شوكت محمد المنفي لادبابة العلفية بأدنى مربوط الدرجة الخامسة . »

عن رئيس الوزراء

توفيق أبو الهدى

١٩٣٢-٩-٤

عن

دائرة المعارف

الدرجة العاشرة

الآنسة اميرة الشريفي

الآنسة ادلي بشاره

الآنسة جميلة جيهان

السيد شند الفرخان

عن رئيس الوزراء

توفيق أبو الهدى

التوجيهات والانعامات

« صاحب السمو الملكي الامير المعظم أيده الله بالانعام على حضرة الابيكونوس عوده افندي
« بطريكي للطائفة الارثوذكسية في الكرك بوسام الاستقلال من الدرجة الثالثة »

هكذا من الأجل

نشر فيما يلي القائمة التي وضعتها اللجنة المؤلفة بمقتضى كتاب رئاسة الوزراء الفخيمة رقم ١٥-١٠-٤١-٧
بتاريخ ١١-١١-١٩٣١ لتعيين طريقة تهجئة أسماء مدن وقرى شرق الأردن باللغتين العربية والانكليزية :

﴿ قضاء اربد ﴾

Ibder	ايدر	Makhraba	مخرية
Som	سوم	Taihe	تايبه
Kufr Yuba	كفر يوبا	Mendah	منداح
Er Rafid	الرفيد	Zabda	زبداه
Yubla	يبلأ	Samna	سما
Kufr Som	كفر سوم	Um Qeis	أم قيس
Sama	سما	Melka	ملكا
Hobras	حبراص	Saidur	سياور
Kufr Jayez	كفر جاييز	Kufr Asad	كفر اسد
El Barha	البارحة	El Kheraj	الخراج
Zabda	زبداه	Hofa	حوفه
Harta	حرتا	Deir Es Sa'na	دير السنا
Beit Ras	بيت راس	Kufr'An	كفر عان
Irbid	اربد	Quncim	قنيم
'Azrit	عزريت	Qam	قام
El Qisfe	القصفه	Kufr Rahta	كفر راجتا
El Khereibe	الخريبه	Doqara	دوقره
Harima	حريما	Is'ara	اسره
Kherja	خرجا	Sabem	سابم
Abu El Luqas	ابو اللوقس	Hatem	حاتم
Maru	مرو	Fo'ara	فوقره
Hakama	حكما	Hawar	هاور
Bishra	بشري	Jejin	جيبين
Dheneibe	ذنيبه	Jumha	جمه
'Al'al	علال	Zahar	زحر
Sal	سال	'Aqraba	عقربا
Shajara	شجره	Samar	سمر

هكذا من الأهل

Johfiya جوفية
 Ilani هام
 Natfe ناطفه
 Habaka حكا
 Shatana شطنا
 Deir El Burak دير البرك
 Eidun ايدون
 Husn حصن
 Kitim كتم
 Hawara حواره
 Es Sarih الصريح
 Khirbet Tantur خربة ظطور
 Khirbet es Sowan خربة الصوان
 Kufi Kefia كفر كيفيا
 Remtha رمثا
 Et Turra الطوره
 El Musheirfe المشيرفه
 Soweilma سويلمه
 Hosha حوشه
 Fa' فاع
 Breiga بريغه
 El Boweida البويضة
 Jabir جابر
 El Maghir المغير
 Surra صره
 Um El Abar ام الآبار
 Ne'aime نعيمه
 Itmeira اتميرة
 Kiber كبر

El Maghir المغير
 Amrawa امرأه
 Tugbul توجل
 Mekheiba مكيبة
 Kufi Abil كفر ايل
 Tabagat Fald تباغت فالد
 Jusfein جوسفين
 Jedeita جدعيتا
 Kufi 'Awan كفر عوان
 Beit Idis بيت اديس
 Kufi Rakib كفر راكم
 Abu El Qeln ابو القين
 Deir Abu Saïd دير ابو سعيد
 Marhaba مرحبا
 Es Samt السمت
 Irkheim ارخيم
 Jenia جينيا
 Kufi Alma كفر لاما
 Khanzira خنزيرة
 Tibne تبنه
 Zemal زمال
 Sammu' سموع
 Zubia زوبيا
 'Inbe عنبه
 Rehab رحاب
 El Mazar المزار
 Deir Yusef دير يوسف
 Beit Yafa بيت يافا
 Samad صمد

هكذا من الأصل

Wadi El Zagh وادي الزاغ
Wadi El Hamme وادي الحمة
Wadi El Zeglab وادي زقلاب
Wadi El Taibe وادي الطيبة
Wadi El Hesa وادي الحصى
Wadi Esh Shomer وادي الشومر
Wadi Ed Dimna وادي الدمنة
Wadi Warran وادي واران
Wadi El Mallawi وادي الملاوي
Wadi El Gha- وادي القدير الابيض
dir El Abyad
Wadi Midan وادي ميدان

قضاء جرش

Kufr Khal كفر خل
Suf سوف ه
Miqible مقبله
El Shawahid الشواهد
Jerash جرش
Rujm Sabo' رجم سبع

قضاء عجلون

Kh. El Wahadne خربة الوهادنة
Qal'et Er Rabad قلعة الرض
Kufrinje كفر نجه
'Anjara عنجرة
'Ibbin عيبين
'Ebillin عيبان
Sakhra صخرة
Wadi Sofera وادي صوفرة

Tel Khanasre تل الخنصري
Nahr Yarmuk نهر اليرموك
Wadi El Shallala وادي الشلالة
Wadi El Ghafer وادي الغافر
Wadi El Arab وادي العرب
Wadi Qesciba وادي قسيبة
Wadi Ed Demaikh وادي الدميخ
Wadi Jahir وادي جابر
Wadi Es Sijin وادي السين
Wadi El A'waj وادي الاوسج
Wadi El Yabes وادي اليابس

Ed Dajaniya الدجانية
Um El Lulu ام اللؤلؤ
Um El Na'am ام النعام
Tel El Khanasre تل الخنصري
Deir Waraq دير ورق
El Matwi الماتوي
Balila بابلا

'Ajlun عجلون
'Ain Jenne عين جنه
Rasun راسون
'Irjan عرجان
Ba'un باعون
Ausara اوسره
Halawa حلاوة
Deir Halawa دير حلاوة
Fara فاره

هكذا من الأشهر

هكذا من الأشجار

قضاء الساط			
Shuni	شونه	Qweileh	قويله
Fehcis	فتيمس	Nebi Yusha'	نبي يوشا'
Mahis	مايس	Romcinia	رومينيا
Salt	الساط	'Arda	أردا
		Ghor Dami	غور دامي
قضاء عمان			
Sahab	سحاب	Wadi Sir	وادي السير
		Naur	نور
قضاء مادبا			
		Madaba	مادبا
قضاء الكرك			
		Karak	الكرك
قضاء عمان			
		Ma'an	معان
مشفرة			
Mezerib	المزيريب	Baghdad	بغداد
Nasib	نصيب	Dera'a	درعا
		Tel Shehab	تل الشهاب

اعلان

بما ان ما نشر في المراسلة (٢٧٠) من العدد (٢٦٠) من الجريدة الرسمية تحت عنوان (نظام صادر
 بضمير قانون رقابة التبادلات لسنة ١٩٢٧ يعتبر (أمراً) صادراً بضمير القانون الآنف ذكره وليس نظاماً انتضى
 اقامة دلائل .
 عن رئيس الوزراء
 توفيق ابو الهدى
 ١٩٢٧-٩-٦

اعلان

وتشعر العلم ان برطانيا العظمى قد اشتركت بالنيابة عن حكومة شرق الاردن في اتفاقية التجارة والملاحة
 للبرية بين برطانيا العظمى والمانيا والتي وقع عليها في اليوم الثاني من شهر كانون الاول سنة ١٩٢٤ اعتباراً
 من اليوم الثامن من شهر ايار سنة ١٩٢٥ .

اعلان

قرر المجلس التنفيذي بتاريخ ٢٧-٨-١٩٣٢ ورقم ٣٢٤ - اعتبار معادلة توسيع الطريق العام الذي يمتد من عنبر اليمانية في الساحل - حتى نهاية الكيلومتر (٤٤) هم تصحيح استقامته مشروعاً للنفع العام بالمبنى المقصود في قانون استهلاك الاراضي للشاريع العامة لسنة ١٩٣١ وقد اقررت قراره بتصديق صاحب السمو الملكي
 ١٢-٩-١٩٣٢
 عن رئيس الوزراء
 توفيق ابو الهدى

اعلان

تدعى بنسب الفقرة (١) من المادة (٣) للمادة من قانون الاستهلاك لسنة ١٩٣١ اعلاناً بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان ساقدم طلباً الى المجلس التنفيذي لاصدار قرار بأن استقامة الطريق بين النيام متر ١ والكيلومتر ١١ على طريق عمان صويلح المراد فتحها عند تصيد القسم المذكور هي مشروع للنفعة العامة (بالنفس المقصود في القانون المذكور .
 وكل من يريد ان يطلع على الخرائط العائدة للقسم المذكور ان يراجع شعبة الفن في دائرة النافعة في عمان في كل وقت اراد خلالها ساعات الدوام الرسمية .

مدير النافعة
 عبد الرحمن غريب

اعلان

قرر المجلس الاداري في ٣٠-٨-١٩٣٢ رقم ٢٢٦ تمديد مدة منافسة تلزم احراق الفحم من ٣١-٨-١٩٣٢
 ١٩٣٢-١٧-٩-١٩٣٢
 متصرف لواء عجلون
 مسلم العطار

اعلان

قرر المجلس الاداري بتاريخ ٦-٩-١٩٣٢ تمديد مدة المنافسة الجارية على التزام احراق وتوريد (١٠٠) قنة الرجب من الفحم الى قسبة عجلون ليوم الاثنين المصادف ١٢-٩-١٩٣٢ .
 في المنافسة الجارية لدينا وصل البدل الاخير للتمنار الجديد الواحد من الفحم على الطالب الاخير (٢٥٠) قنة
 ٦-٩-١٩٣٢
 قائم مقام عجلون
 محمد الجيسن

اعلان

بالاخر من شهر ربيع الثاني من السنة ١٣٧٢ هـ الموافق ١١ - ١ - ١٩٥٢ م
 في ارض من ارض عمان
 ١٩٥٢ - ١ - ١١
 قائم مقام جرش
 شوكه حيد

اعلان

بالاخر من شهر ربيع الثاني من السنة ١٣٧٢ هـ الموافق ١١ - ١ - ١٩٥٢ م
 في ارض من ارض عمان
 ١٩٥٢ - ١ - ١١
 قائم مقام جرش
 شوكه حيد

اعلان

بالاخر من شهر ربيع الثاني من السنة ١٣٧٢ هـ الموافق ١١ - ١ - ١٩٥٢ م
 في ارض من ارض عمان
 ١٩٥٢ - ١ - ١١
 قائم مقام جرش
 شوكه حيد

مختلصة محكم

مماطرة من مكة بجنايات عمان

باسم من امير البلاد المظلم

دور بالاخر من شهر ربيع الثاني من السنة ١٣٧٢ هـ الموافق ١١ - ١ - ١٩٥٢ م
 في ارض من ارض عمان
 ١٩٥٢ - ١ - ١١
 قائم مقام جرش
 شوكه حيد

هكذا من الاصل

هَذَا مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

رقم	القرية	المساحة	التصرف	مزارع الحصة	المطرد	مبلغ الزيادة
١	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٢	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٣	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٤	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٥	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٦	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٧	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٨	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٩	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
١٠	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
١١	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
١٢	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
١٣	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
١٤	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
١٥	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
١٦	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
١٧	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
١٨	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
١٩	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٢٠	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٢١	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٢٢	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٢٣	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٢٤	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٢٥	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٢٦	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٢٧	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٢٨	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٢٩	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٣٠	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٣١	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٣٢	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٣٣	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٣٤	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٣٥	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٣٦	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٣٧	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٣٨	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٣٩	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٤٠	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٤١	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٤٢	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٤٣	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٤٤	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٤٥	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٤٦	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٤٧	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٤٨	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٤٩	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٥٠	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٥١	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٥٢	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٥٣	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٥٤	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٥٥	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٥٦	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٥٧	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٥٨	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٥٩	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٦٠	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٦١	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٦٢	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٦٣	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٦٤	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٦٥	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٦٦	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٦٧	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٦٨	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٦٩	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٧٠	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٧١	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٧٢	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٧٣	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٧٤	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٧٥	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٧٦	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٧٧	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٧٨	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٧٩	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٨٠	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٨١	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٨٢	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٨٣	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٨٤	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٨٥	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٨٦	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٨٧	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٨٨	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٨٩	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٩٠	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٩١	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٩٢	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٩٣	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٩٤	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٩٥	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٩٦	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٩٧	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٩٨	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
٩٩	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠
١٠٠	شعبان	١٢	٣٢٨	١٤	٢٤	١٠٠

هكذا من الأصل

بدل الزائدة

مل جبه	المحدود	مقدار الحصة	المصرف	المساحة منذ التصرف	الجنس	الموقع	القرية
٢٠	محمود الموده وعطل وابراهيم وعطل	النصف	عبد الدين بك ابن ظاهر بك بدرخان	دوم رقمه تاريخه			سحيم
١٠	" " " "	حصة من ٢٤ حصة	"	١٩٤٠ حزيران ٣٠		وادي كهرلاخا يتون	"
٢	علي الاحمد وموسى الشهاب ومحمود علي الاحمد	"	"	٣٠٠		"	"
٥	عبد الله للصود ووبرد وعرق الحمام وطرقان	"	"	٣٢٠		بستان	"
٢	ارض ميدان وقاسم ومصطفى ودعوش وطريق	"	"	٢١٢		عرق الحمام ذيتون	"
٣	محمود الحميد وعطل واحمد حسان وعطل	"	"	٣١٣		"	"
٢	مطلق ومصطفى وعيوس وعجوى ماء وعطل	"	"	٣٠٨		وادي كهرلاخا	"
٣	عطل وزجا واحمد حسان وعطل	"	"	٣١٠		بستان	"
١١١	المجموع	"	"	٣٠٩		عين رمان	"

لقد جرت احالة الاربعة وعشرين قطعة الحرة اوصافها اعلاه ملك المدين عز الدين بك بدرخان الكاتبة بقرية سحيم امالة اولية لاسم صندوق مصرف زراعي اربابا بدلا للشروع
 حذاء كل قطعة منها اعلاه البالغ مجموعه مائة واحدى عشر جنتا وستة مائة وذلك تسديدا للذمة المطلوبة من مالكيها لصندوق الصرف البالغة ١١١ جنيه و ٦٠٠ مل فلي من يرضى
 شراؤها مراجعة دائرة الاجراء او الدلال خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة على ان لا يقبل ضم اقل من خمسة بالمائة وعليه اعلنت الكيفية
 مأثور اجراء ارباب

١٩٣٧-٩-١

الاعلان

ان مستعدي بريد الرضى الشبان من المالك الجبريل الالامية

والاعلان التي اعطيت باسم لروى الزين مع رثب انك من القرية الحسية وزجب منذ المدين المورخ لي ١٣ مائتين سنة ١٩٠٨ رقة ٩٤ تم استحق اداء التسميات
 بالاعلان التي اعطيت لروى الزين مع رثب انك من القرية الحسية وزجب منذ المدين المورخ لي ١٣ مائتين سنة ١٩٠٨ رقة ٩٤ تم استحق اداء التسميات
 بالاعلان التي اعطيت لروى الزين مع رثب انك من القرية الحسية وزجب منذ المدين المورخ لي ١٣ مائتين سنة ١٩٠٨ رقة ٩٤ تم استحق اداء التسميات

Handwritten signature or mark.

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل عمان

مأروخ البيج بالمزايدة الثانية (٤٦) حصة من (٨٨) حصة موضوعة تأمينا للدين من الدار الواقعة في عمان المأوية باسم جمال وبنوه ويسوم وفهمية اولاد حافظ بكري ووسيلة بنت باكير فن يرغب بالشراء فليراجع دائرة تسجيل عمان خلال (٤٥) يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان .

اعلان رابع صادر من دائرة تسجيل عمان

مأروخ البيج بالمزايدة الثانية (١) حصة من (٢) حصة موضوعة تأمينا للدين من الدار والاربعة دكاكين الواقعة في عمان للسجلة باسم كمال بن حسن البطيحي وقد رست المزايدة على الطالب الاخير ب (٣٥٠) جنيتها وانما قرار الاحالة الاولى فن يرغب بالضم ثلاثة في المائة عليه مراجعة دائرة تسجيل عمان خلال (١٥) يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان .

اعلان اول صادر من دائرة تسجيل اردن

مأروخ البيج بالمزايدة الثانية ثلاثة قرار بط من اصل اربعة وسبعين حصة موضوعة تأمينا للدين من الشجرة قلع ارناني مشايخ قرية الحسن للسجلة باسم احمد بن فنيش الصيد الرحمن فن يرغب بالشراء عليه ان يراجع دائرة تسجيل اردن خلال خمسة واربعون يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان .

اعلان ثاني صادر من دائرة تسجيل السلط

مأروخ البيج بالمزايدة الثانية ثلاث حصة من اربع حصة من الكرمين الكائنين في موقع طباعة وثلاث حصة من عشرة حصة من الارض السليخ الكاذبة في موقع بقعة خرشا المسجلات على اسم صالح باشا ونوضر وخلف اولادهميد قاضي فن يرغب بالشراء فليراجع دائرة تسجيل السلط خلال ٣٠ يوما من تاريخ نشر هذا الاعلان

أمانة شرق الاردن - مصلحة الصحة العامة

المجدول الاسبوعي عن الامراض الوبائية والحجر الصحي

للاسبوع المنتهي في ٢٧-٨-١٩٣٢

١ - الامراض الوبائية :

لم يحصل خلال الاسبوع اصابات ما بالطاعون ، الحمى الصفراوية ، الكوليرا ، الجديري ، التيفوس ، التهاب السحايا الدماغية الشوكي ، الحمى الراجعة .

٢ - الحجر الصحي (الكورنتينا) :

لا تزال المراقبة الطبية ضد الكوليرا على القادمين من بومباي بطريق الجو جارية .

مديرية الصحة

عمان في ٣٠-٨-١٩٣٢

أمانة شرق الاردن - مصلحة الصحة العامة
الجدول الاسبوعي عن الامراض الوبائية والحجج الصحي
للاسبوع المنتهي في ٣٠-٩-١٩٣٢

١- الامراض الوبائية :

٣١-٨-١٩٣٢ إصابة واحدة بالحمى الراجعة في غور ابو صيدة التابع لمقاطعة الساطة
ولم يحدث خلالها من اصابات الطاعون ، الحمى التيفوئيدية ، الكوليرا ، الجدري ، التيفوس ، التهاب السحايا
التهنسي الشوكي .

٢- الحجر الصحي (الكورنتينا) :

لا تزال المراقبة الطبية ضد الكوليرا على القادمين من بومباي بطريق الجو جارية .
عمان في ٤-٩-١٩٣٢ مديرية الصحة

أمانة شرق الاردن - مصلحة الصحة العامة
الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية والحجج الصحي
للاسبوع المنتهي في ١٠-٩-١٩٣٢ .

الامراض الوبائية :

٦-٩-١٩٣٢ اصابين بالتيفوس في قصبة الكرك ولم يحصل اصابات ما بالطاعون ، الحمى
التيفوئيدية ، الكوليرا ، الجدري ، التهاب السحايا التهنسي الشوكي ، الحمى الراجعة .
الحجر الصحي (الكورنتينا) :

لا تزال المراقبة الطبية ضد الكوليرا على القادمين من بومباي بطريق الجو جارية .
عمان في ١١-٩-١٩٣٢ مديرية الصحة

هكذا من الأشهر